الشركات لنفطنا ليست متماثلة بالنسبة لجميع الشركات وذلك تبعا لما تملكه كل منها من مصادر بديلة في مناطق انتاج أخرى . ووضع الشركات بالنسبة للسيطرة على مصادر بديلة ليس متماثلا بل انه متباين بشكل كبير ، ولذا فان من المؤكد ان هذه الشركات لن تستطيع مواصلة اتحادها في مقاطعة النفط العربي مدة طويلة . ومن هنا يمكننا استغلال الحاجة الماسة لبعض الشركات لنفطنا أكثر من غيرها لتفريق صفوفها والعمل على أن ترضخ لشروطنا وعودة الشركات الاكبر حاجة لنفطنا الى شراء هذا النفط ويكون ذلك بمثابة بداية النهاية لجبهة الشركات ، كما حدث مثلا في المكسيك بعد تأميم نفطها عام ١٩٣٨ اذ استطاعت حكومة المكسيك أن تغري بعض الشركات المؤممة بتعويض مجز فوافقت على ابرام اتفاق منفصل مع المكسيك ، رغم معارضة الشركات الاخرى ، وكانت تلك هي بداية تفكك جبهة الشركات ضد المكسيك فجاءت الواحدة بعد الاخرى الى الحكومة المكسيكية لابرام اتفاق تسوي به خلافها على اثر تأميم مصالحها هناك .

وعلينا أن نستبعد من أذهاننا نهائيا امكانية استغناء الشركات عن النفط العربي المؤمم بشكل نهائي واستبداله بغيره كما فعلت مثلا شركة البترول البريطانية بالنسبة للنفط الايراني عندما تم تأميمه عام ١٩٥١ على يد الدكتور مصدق فتلك كانت حالة خاصة لها ظروفها الخاصة : فالبترول الايراني كانت تملكه شركة واحدة هي شركة البترول البريطانية وهذه الشركة كانت تسيطر على احتياطي ضخم في العراق والكويت ونظرا للكمية المحدودة للانتاج الايراني ( الذي كان حينذاك حوالي ١٫٥ مليون برميل يوميا ) ولان الشركة البريطانية كانت لها الحرية التامة في التصرف في امتيازاتها في العراق والكويت بزيادة انتاجها كما تشاء وعدم وجود حكومات حرة في البلدين حينذاك تتدخل وتفرض آراءها — استطاعت الشركة البريطانية بعد فترة وجيزة ان تتخلص من المشكلة بأن زادت انتاجها في العراق والكويت بما عوضها عن النفط الايراني المؤمم . الظروف الآن قد تغيرت كلية ، وأهمية النفط العربي لا تجعل من الممكن استبداله بأي مصادر أخرى حتى لو وافقت البلدان المنتجة الاخرى على ذلك ، كما سبق ان بينا .

ان من المعروف ان استهلاك النفط في العالم يتزايد باضطراد وان المشكلة التي ستواجه العالم في مستقبل قريب ليست مشكلة تصريف النفط وانما هي مشكلة العثور على نفط كاف لسد احتياجات الاستهلاك في العالم . وكنموذج لتصريحات الرسميين الغربيين التي تؤكد ذلك نشير الى تصريح جون ايروين ، الذي سبقت الاشارة اليه ، والذي يذكر فيه بأن البلدان الغربية تواجه مخاطر مؤداها ان تجد نفسها ، قبل عام ١٩٨٠ ، أمام عجز كبير في النفط قد يكون له آثار قاسية في المجال الاقتصادي ، وان الولايات المتحدة تدرس هذه المسألة بقلق متزايد نظرا لقوله بأن « استهلاك العالم غير الشيوعي من النفط سيتضاعف خلال السنوات العشر القادمة وان الجزء الاكبر من هذا الاستهلاك لن يأتي الا من مصدر واحد هو: الشرق الاوسط» . ومن ذلك ما ذكرته نشرة الصناعة البترولية Bulletin de Industrie Petrolière ، عدد أول مارس ١٩٧٢ من أن « البلدان المنتجة للنفط أمام طلب قوي على النفط ولو انه يتضاعف الآن كل عشر سنوات بدلا من كل ست سنوات ، فهو يمثل كمية ضخمة نحن في أمس الحاجة اليها » . وما ذكره نائب رئيس شركة موبيل ، ج. د. مودي ، من انه لمواجهة الطلب المتزايد فانه ينبغي اضافة ٢٥٠ الى ٤٥٠ مليار برميل الى الاحتياطي الثابت في الوقت الحاضر وذلك ما بين الآن وعام ١٩٩٠(٢). وكذلك الدراسات الكثيرة للخبراء البتروليين الغربيين الذين أكدوا **ان تجارة النفط العالمية قد تحولت من سوق الشاري الى سوق البائع** بمعنى انه نتيجة لازدياد الطلب على النفط فان البائع وهو البلدان المنتجة هو الذي يتحكم في السوق ( أنظر بهذا المعنى مجلة بتروليوم برس سرفيس ، عدد كانون الثاني ١٩٧١ ، وكذلك تحليل لفرانك جاردنر ، محرر الشؤون الدولية في مجلة أويل آند غاز جورنال ، مشار